قال إن رئيس الوزراء انتصر بشراء ذمم الآخرين

شوان طه لـ"المدى" : مكتب المالكي يقود البلاد .. ونعيش في دولة بوليسية

قال النائب عن التحالف الكردستاني في مجلس النواب العراقي شوان محمد طه "مازلنا نفتقر للثقافة الديمقراطية وليس لدينا استعداد نفسي لان نتقبل الآخر" وأضاف في لقاء مع المدى جرى في مكتب الجريدة في أربيل "اننا أفسحنا المجال للآخرين للتدخل في شؤوننا الداخلية، وأنا كنائب في مجلس النواب أحمل الحكومة المسؤولية في تدخل الآخرين بشؤوننا الداخلية" وقال شوان بشأن اجتماعات أربيل والنجف "هناك محاولات لإحداث شرخ بين الشارع الكردي والشارع الشيعي نستطيع القول إننا عطلناها بزيارة السيد مقتدى الصدر لإقليم كردستان" وعن سياسة المالكي قال شوان " ان مكتب المالكي هو الذي يقود البلاد ونحن نعيش الآن زمن الدولة البوليسية". وهنا نص الحوار:

□ أربيل / مكتب المدى

النائب شوان مع الزميل عامر القيسي

× أين وصلت الأزمة السياسية الآن وما الطريق الذي تسير فيه بشكل صريح وواضح؟

– تعودنا الحديث بكل صراحة للاعلام وخصوصا الى جريدة المدى وبعض وسائل الاعلام الاخرى. كلنا نعرف ان مشهد السياسة في العراق بصورة عامة معقد للغاية ليس في الخلافات السياسية بل هناك اختلافات من حيث النهج السياسي على سبيل المثال، اذا أخذت رؤية التحالف الوطني والقائمة العراقية في بناء الدولة للمقارنة، فستجد ان رؤية التحالف الوطني تختلف اختلاف كليا وجذريا من حيث النهج السياسي عن مثيلتها لدى العراقية، ونحن الكرد لدينا اختلاف في هذا المنظور أيضاً. هذه الاختلافات مستمرة وموجودة ويمكننا ان نتجاوزها ولكن في ظل وجود اختلاف في النهج السياسي للقوائم سيبدو التأثير سلبيا على المشهد السياسي في العراق لكوننا نفتقد الى الثقافة الكاملة لمفهوم الديمقراطية بل ليس لدينا استعداد نفسي لتقبل الآخر وهذا اثر سلبيا على مشهدنا السياسي.

× هل ستبقى الأزمة السياسية معلقة دون حلول وإلى متى؟

– هناك مشاكل سياسية وخلط أوراق ونحن كائتلاف كتل كردستانية لدينا اختلافات سياسية مع الحكومة القائمة وهي اختلافات على طبيعة ادارة الحكم بمعنى الرجوع الى الحكومات السابقة..

×أنتم تعترضون على سياسة المالكي؟

– بالضبط .. هذا نهج سياسي. ولكون دولة رئيس الوزراء لا يتقبل الآخر، ودولة القانون ليس لديه استعداد لقبول الكرد ولقبول الكيانات الاخرى. هناك اشكالية داخل التحالف الوطني، لذلك نحن لدينا خلافات بين حكومة اقليم كردستان والحكومة الاتحادية وهناك ايضا خلافات بين الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية، وهناك خلط في الاوراق في ظل وجود توتر سياسي والتغيرات التي تحدث في المنطقة اثرت على المشهد السياسي سواء كان سلبا او ايجابا، يمكننا الاستفادة من هذه التغييرات ولكن في ظل الخلافات الحالية والتصعيد الاعلامي انا اعتقد ان التأثير سيكون سلبيا.

× أنتم تحملون المالكي وحكومته ودولة القانون مسؤولية الأزمة؟

– نعم خصوصا واننا أفسحنا المجال للآخرين للتدخل في شؤوننا الداخلية. وانا كنائب في مجلس النواب العراقي أحمل الحكومة العراقية المسؤولية في تدخل الآخرين بشؤوننا الداخلية. بمنتهى الصراحة فان قلة من دول الجوار تريد الخير للعراق.

× كيف يمكن برأيك معالجة هذا الاختلاف لبناء الدولة والوصول إلى مشتركات بين الكتل السياسية ؟

– نحن لا نمتلك القدرة. نحن نعيش في دولة الأحزاب ولدينا رجال سياسة حزبيون وليس رجال دولة . وبناء الدولة بهذا النحو لا يمكن. ولن نصل الى اهدافنا.

لسنا شركاء في السلطة

× هل ائتلاف دولة القانون هو الوحيد المسؤول عن الأزمة؟

– نعم لكونه على رأس السلطة.

– والاتحاد الكردستاني على رأس السلطة أيضا؟

– لا . نحن لسنا شركاء بل مشاركون. وهناك فرق بين شريك ومشارك. نحن لدنيا إشكال على الشراكة السياسية وليس على المشاركة. نحن نريد المشاركة السياسية بمعنى المشاركة في صنع القرار وصنع القرار يعطيك أبعادا لتنمية العلاقات مع دول الجوار ونهوضا بالواقع العراقي عموما.. لدينا اشكال حول هذا الموضوع .

× ما هو سبب فشل اجتماعات أربيل والنجف التي كانت مبنية على أساس سحب الثقة وتجميع الأصوات ؟

– محاولات احداث شرخ بين الشارع الكردي والشارع الشيعي نستطيع القول اننا عطلناها بزيارة السيد مقتدى الصدر لإقليم كردستان . لدينا تحالف استراتيجي ليس مكتوبا على الورق بالضرورة، واتفاقات تاريخية وهناك نضال مشترك بين الشيعي والكردي.

– ما هو سبب فشل الاجتماعات؟

أنا لم اعتبره فشلا .هناك تباين في الآراء داخل القوائم السياسية . القائمة العراقية لديهم خلافات وفي قائمتنا الكردستانية هناك تباين في الرؤى حول عدة مواضيع من ضمنها مسألة سحب الثقة من حكومة المالكي من ضمنها ايضا من يقوم بعملية الاستجواب، التيار الصدري أم غيره ؟ ولكن لا خلاف بين هذه القوائم المختلفة حول النهج السياسي لدولة القانون مثل الانفراد بالسلطة وتهميش الآخرين. هناك تطابق في الرؤى حول هذه النقاط. لذلك فالعملية لحد الان موجودة وهناك سياقات قانونية دستورية لعملية الاستجواب وتحتاج الى بعض القوانين.

× ما هو تعليقكم على موقف رئيس الجمهورية جلال طالباني وما يقال عن تعطيله مشروع سحب الثقة؟

– موقف رئيس الجمهورية معلوم، وهذا ليس تبريرا ،وهو موقف واضح لكونه رئيس جمهورية وهو الراعي للدستور العراقي.

×ما رأيك في تصريح المالكي انه انتصر في عملية سحب الثقة؟

– هناك وسائل اعلام ضاغطة .

× ليس الإعلام هذا ما يقوله دولة القانون؟

– دولة القانون يقولون اشياء كثيرة. أنا أسميهم أصحاب التهم المعلبة للآخرين. نحن اذا نرجع الى التاريخ فالفكر العربي دائما يحتفل بهزائمه. نحن في عملية سياسية معقدة واذا اراد دولة القانون ان يتحدث عن الانتصارات فعليه ان يتحدث عن الانتصار في الخدمات ان وجدت. بكل تأكيد دولة القانون انتصر في شيء واحد فقط وهو في شراء ذمم الاخرين او العيش على التناقضات في الساحة السياسية.

×هل من الذمم التي تم شراؤها نواب من التحالف الكردستاني ؟

– اطلاقاً!

×من إي كتل؟

– من القائمة العراقية تحديداً لا غير، ربما من بعض الكتل السياسية ولكن ليس لهم تأثير قوي. من ناحية التحالف الكردستاني اقول كلا ولكن اذا سألتني عن القوى السياسية الكردية اقول .. لا تعليق.

× هل اطلعتم على ورقة الإصلاح؟

– و رقة الاصلاح حتى هذه اللحظة ورقة تشريفاتية ليس فيها اية نقطة محددة. التحالف الوطني يقول لدينا ورقة اصلاح لكن لم يتم ايصالها الى كافة القوى السياسية. اقول ان ورقة الاصلاح بحاجة الى نهج اصلاحي في دولة القانون، كل هذه الخلافات هي توجهٍ سياسيٍ من قبل دولة القانون انا اعتبر هذا نهجا سياسيا لا تراجع عنه من قبل دولة القانون.

× نستطيع القول إنكم لم تطلعوا على ورقة الإصلاح ؟

– انا اقول ليس هناك شيء مذكور في ورقة الاصلاح. لماذا؟ هم يقولون نحن لا نطرح ورقة اصلاحية حتى لا يقول غيرنا أنتم تفرضون طروحاتكم على الآخرين خلال مناقشات وزيارات. بمعنى نحن لحد اللحظة نتفاوض تفاوضا قبلياً وليس مدنيا نحن نتعامل مع الاخرين ونقوم بتصفية بعض الخلافات وفق الطريقة العشائرية.

تحريك القوات والدستور

×باعتبارك عضو لجنة الأمن في البرلمان هل توضح ما جرى في مسألة إرسال قوات أمنية من قبل المركز، وما موقف حكومة اقليم كردستان؟ فالبيشمركة تقول سويت المسألة والحكومة تنفي؟

– هذه المسألة تحتاج الى خلفية . نحن في العراق لدينا مسألة دستورية. فللخشية من بناء جيش شمولي على غرار الانظمة هناك مادة في الدستور تنص على كيفية تشكيل الجيش العراقي بان يراعي كافة المكونات. نحن لدينا مشكلة في التواصل وصلت الى مرحلة استهدافات الاخرين. البعض يستهدف القائمة العراقية (السنة) وبعد ذلك الكرد لاننا طالبنا بالتوازن. الحكومة تحلم بحكومة مركزية. نحن لدينا شيء اسمه حكومة اتحادية. مشكلتنا مع هذه الرؤى المتعلقة بالحكومة المركزية الشمولية ذات الحزب الواحد وذات القائد الواحد .نحن ليست لدينا مشكلة في تحريك قوات..ولا مع الجيش العراقي. نحن نخشى من عقيدة الجيش العراقي اذا كان الجيش وطنيا وانتماؤه الأول والأخير للوطن فنحن ليس لدينا اي اشكال. لأنه جيش وطني بمعنى الكلمة، ولا شك في وطنيته واخلاصه. لكن الجيش العراقي الآن لا أقول لمكون واحد وانما لفئة واحدة.

× ما هي أهداف هذا التحرك من قبل الحكومة؟

– المشكلة تنفيذ لمخطط قيادة عمليات دجلة وتشكيل عمليات دجلة من منطقة خانقين والمناطق المتنازعة عليها مرورا بمنطقة كركوك حتى الوصول الى المخمور وكوير بهذا الاتجاه. والخط الثاني يبدأ من منطقة مخمور باتجاه الخابور، اي على المناطق المتنازع عليها. ونحن كانت لدينا اتفاقات تقضي بأن من يقوم ببسط الامن في هذه المناطق قوات مشتركة بين الحكومة الاتحادية وحكومة الاقليم وقوات الامريكان. وبعد انسحاب القوات الامريكية شكلت لجنة تنسيقية بين الحكومة الاتحادية وحكومة الاقليم لبسط الامن في المناطق المتنازع عليه. لأن الدستور يتكفل بحل هذه المشاكل. بالنتيجة فان رأيي الشخصي ان تحريك القوات استهداف عسكري واقتصادي وسياسي للإقليم.

× ماذا بشأن الاتفاق المكون من سبع نقاط الذي صرحت به قيادات في الإقليم؟

– هذا يعتبر مؤامرة وانا في نفس اليوم كان لدي تصريح في وسائل الاعلام قلت فيه هذا ليس اتفاقا بقدر ما هو توصيات للحكومتين وانا اقول بكل صراحة أيضا ان توجه الحكومة العراقية لاتجاه غير ما اتفق عليه او ما اجتمع عليه من اجله بين حكومة الاقليم والحكومة ما هو الا محاولة للمناورة من قبل الحكومة الاتحادية لكسب الوقت. هل يعقل ان قوات حكومية تتحرك من الناصرية والعمارة الى أي محافظة أخرى بدون علم رئيس اركان الجيش؟ هل هذا معقول؟

× هل تخشون من صدام يمكن أن يولد في أية لحظة؟

– نعم نخشى. لكني أريد ان اذكر السادة المسؤولين في مركز القرار العسكري انه خلال اكثر من ثمانين سنة من حركة التحرر الكردي، لا حكومة عراقية ولا كتل سياسية ولا احزاب سياسية استطاعت ان تخلق فجوة بين الكرد والعرب كان هناك تمرد كردي على الانظمة المتعاقبة ومن يفكر في صدام عربي أو كردي فانه يحلم.

× هل تعتقدون ان اتفاقية اربيل ما زالت هي المرجعية لحل الأزمة السياسية أم أن ورقة الاصلاح ستكون مرجعية جديدة أم هناك اتفاقيات أخرى؟

– اتفاقية اربيل لدى البعض حساسية تجاهها. فقسم يقول لماذا اربيل؟ لكن النقاط الواردة في اتفاقية اربيل هي الركن الاساس ونبحث من خلالها عن آليات التنفيذ.

× لكن في بغداد لا يتحدثون عن اتفاقية .. يعتبرونها انتهت؟

– ليس بإمكان دولة القانون فرض الشروط على الآخرين رغم ان هذا كان نهجهم الدائم منذ البداية. مشكلتنا في العراق مشكلة اساسية. بعض يقول بعدم الثقة أما انا فاقول المشكلة في عدم تقبل الآخر. لكن دولة القانون قدم نموذجا فاشلا لادارة الدولة بالتالي هذا النموذج اثر سلبيا على مكوناتنا وستترتب عليه نتائج سلبية على العراقيين عموما. تصويت بلا معرفة

×لماذا صوتم على قرار قانون انتخابات المحافظات وهو مخالف لقرار المحكمة الدستورية هناك عتب عليكم من قبل قوى الليبرالية والديمقراطية؟

نحن واكثر من ٧٥ او ٨٠٪ من النواب لم نكن مطلعين على القانون لان المشروع قدم بشكل مضلل "بكسر اللام" يوم التصويت كانت هيئة الرئاسة مصرة مع الكتل السياسية على التصويت عليه. كان مشروعا غير موفق، اكثر من نصف المتواجدين في قبة البرلمان يوم التصويت كانوا ليسوا على بينة من الموضوع. حقيقة كان امامنا خياران اما أن نصوت للقانون الاصلي او التعديل عليه وفي بعض الفقرات كان التعديل أسوأ من الاصلي، لم نكن نعرف حتى التعديل على اي اساس تم، لقد صوتنا على قرار سيئ!

× كان هناك قرار من المحكمة الاتحادية بتعديل قانون المحافظات وتم كسبه وأعلن بأنه سيطبق في الانتخابات المقبلة؟

– لاعلم لي بهذا الموضوع .

×أصبحنا نصوت على أحسن السيئات؟

– احسنت! اقول بكل صراحة الكثير من البرلمانيين يصوتون على طريقة عاجل عاجل!

×ألا يوجد لديكم في التحالف الوطني مستشارون قانونيون لكي يقدموا لكم الاستشارة ووجهات النظر القانونية، نقول لكم بصراحة ان القوى الليبرالية والديمقراطية تبني آمالا على مواقف التحالف الكردستاني لكنكم بهذا التصويت خيبتم آمال هذه القوى؟

– لقد حاولنا ان نكون سندا ونعمل مشتركين مع القوى الليبرالية والديمقراطية الاخرى وافساح المجال امامهم في المشهد السياسي لكننا مع الاسف لم نستطع. فالعمل داخل قبة البرلمان شيء آخر تماما . اؤكد لك مرة اخرى ان الغالبية العظمى التي صوتت على تعديلات قانون انتخابات مجالس المحافظات لم تكن تعرف ماهية هذه التعديلات.

التدخل الإقليمي

×الوضع في العراق جاذب للتدخلات .. زيارة وزير الخارجية التركي والموقف منها؟

– حكومة الاقليم صرحت، نحن اخذنا السياقات الدبلوماسية لزيارة داوود اوغلو ، اما ذهابه الى كركوك فهذا موضوع آخر . لقد ضربت الحكومة العراقية كل القوانين والسياقات الدبلوماسية عرض الحائط سابقا واليوم، اذا كانت لدينا دولة قانون كان الجميع سيلتزم بالدستور ولا يجري تهويل اي قضية بوجود قضاء غير مسيس واعلام مستقل . بصراحة ان سيادة الدولة تتآكل من تحت ومن فوق، لا نقول ليس لدينا سيادة وليس من السهولة في عالم العولمة القول بالسيادة المطلقة ، لدينا مشاكل سياسية وكيل بمكيالين ، بعض نواب دولة القانون يرون ان زيارة اوغلو انتهاك لسيادة العراق ولكن قطع المياه عن العراق ليس انتهاكا للسيادة، لكن الزيارة ربما تساعد على تهدئة الاوضاع او ضمان مصالح اقتصادية.

×تقصد ان الحكومة العراقية تكيل بمكيالين في التدخلات التركية والإيرانية؟

– هذا الامر اصبح واضحا ولا يحتاج الى تعليق، والسبب هو غياب الخطاب السياسي الموحد ونحن الذين أفسحنا المجال لتدخل الآخرين.

×ما هو تعليقك على حضور قاسم سليماني اجتماع المالكي مع الصدر وهذا كلام قاله السيد الصدر؟

– سليماني لم يأت الى العراق، لنكن صريحين. هناك اشتراك وتعاطف مذهبي بين ايران والعراق، اذا اردنا ان ننهض بالدولة ونمنع التدخلات علينا انهاء خلافاتنا وتقديم خطاب موحد للآخرين لكي يمتنعوا عن التدخل في الشأن العراقي.

الموقف من القضية السورية

×ما تقييمك لموقف الحكومة العراقية من الثورة السورية أو الانتفاضة سمها ما شئت؟

– سأعطيك موقفي الشخصي ، الربيع العربي اتجاهه غير واضح المعالم فهناك حركات اسلامية صعدت الى السلطة ولكن اتجاهاتها غير واضحة، هل سنشهد صداما بوجود هذه القوى في السلطة ،موقف التحالف معروف نحن علمانيون وضد الانظمة الشمولية وليس مع ما يسمى بالصحوة الاسلامية ، أما عن سوريا فنحن لا نتدخل لكننا متعاطفون مع الكرد في سوريا.

×هل تخشون على وضع الكرد من التغيرات السياسية القادمة في سوريا ؟

– هذا الكلام لاول مرة اتحدث به ، اتعلم باني اخجل من نفسي عندما أسأل عن عدد الكرد في العالم فاقول ٥٠ مليونا ، كيف ابرر للعالم اننا بهذا العدد وليس لدينا دولة . نحن نخشى فالوضع متشنج وعلينا ان نستثمر الوضع الراهن لتحسين اوضاع الكرد لتحقيق اهدافهم.

×باعتبارك عضو لجنة الأمن، ما هو رأيك بقول السيد المالكي ان الحرب مع الارهاب قد انتهت ؟

– لا اعرف كيف صرح بهذا التصريح ، في الوقت الذي حدث خرق امني قبل اسبوع من تصريحه ، في اخطر جهاز امني في البلاد وهو جهاز مكافحة الارهاب وسط النهار ووسط بغداد ، هناك ارتفاع بنسب الاغتيالات ،والسجون تتعرض لهجومات مستمرة ، والارهابيون في ديالى تحديدا يتواجهون مع قوات الحكومة يوميا، لقد اخفقت الحكومة في مجال الخدمات وفي بسط الامن ، واستراتيجيتها الامنية فشلت لانها تعتمد منطق القدرة فيما الاستراتيجية الامنية في اقليم كردستان تعتمد على التنمية ، فليس الضباط في كردستان أذكى من زملائهم في بقية المحافظات وليس لديهم تقنيات افضل ، لكن الرؤية الاستراتيجية لهذه القضية المهمة مختلفة عن رؤية الحكومة الاتحادية .فوجود ٧ ملايين عراقي يعيشون تحت خط الفقر يشكل بيئة نموذجية لعمل الارهاب الفكري والعسكري ، والاخطر من ذلك توجهات الحكومة لتسييس الجيش . وفي ظل وجود احزاب عقائدية داخل السلطة وخارجها وهناك فلسفة العنف منتشرة ، ونحن بحاجة الى التصدي للفكر الارهابي .

×وماذا بشأن تسليح الجيش العراقي وصفقات الأسلحة والاتفاقات العسكرية ؟

– ممنوع على أي عضو في لجنة الأمن والدفاع ولا اي برلماني الاطلاع على اي من هذه الصفقات والاتفاقات علما ان الدستور يقر اطلاعهم عليها، لايجوز ابرام اي اتفاق دون ان يمر تحت قبة البرلمان .

×ماذا بشأن قضية شائكة منذ عام ٢٠١٠ ؟

– لقد وصلنا الى نهاية المطاف ، حسب رأيي الشخصي ان دولة القانون لن يسلم هذه الوزارات لاي كتلة بما في ذلك الكتل داخل التحالف الوطني ، قلت لبعض الزملاء في العراقية اذا اردتم لعبة سياسية تنازلوا عن استحقاقكم في وزارة الدفاع الى احدى القوى من داخل التحالف، سترون ان دولة القانون لن يعطوها لاي مكون من التحالف الوطني ،لا للتيار الصدري ولا المجلس ولا الفضيلة ، الا في حالة واحدة ، الا اذا تم تفريغها من محتواها ، وزارتا الداخلية والدفاع مفرغتان من الصلاحيات ، كل الصلاحيات محصورة بيد مكتب القائد العام للقوات المسلحة ، وهذا المكتب الآن بمثابة مجلس وزراء آخر ، لان فيه قيادة العمليات ومكتب الاستخبارات والترفيعات والادارة والميرة. هناك مؤسسة كبيرة تدار في مكتب القائد العام ، وهو يحرك القوات من البصرة الى زاخو دون علم قائد الفرقة ورئيس الاركان وآمر اللواء .

×هل كسرتم حاجز فيتو الحكومة الاتحادية على عقود النفط في كردستان ؟

– الشركات الكبرى التي تتعاقد مع الاقليم لديهم خبراء قانونيون مطلعون على الدستور العراقي ، واذا وصلت الامور الى المحاكم الدولية ، فهم سيحكمون وفق الدستور العراقي ، والاتهامات ضدنا مسيسة .

×ماذا بشأن لجنة التفاوض الكردستانية ؟

– هي معالجة سياسية ايجابية لكون بعض القوى السياسية كانوا يضربون على وتيرة دولة القانون من خلال القول بوجود مشاكل شخصية بين طالباني وبارزاني، ودولة القانون يرى كل اختلاف هو مسألة شخصية، إضافة الى ان تشكيل اللجنة خطوة بمثابة الرجوع الى ارادة الشعب الكردستاني حيث ستتشكل اللجنة من كافة القوى السياسية بما في ذلك المعارضة

×هل هناك مفاوضات قريبة مع دولة القانون ؟

– المفاوضات مع دولة القانون لا تؤدي الا الى كسب الوقت لدولة القانون وليس من ورائها اية نتائج. وهم يرحبون بدعوات الحوار لانها تطيل امد الازمة

نحن نعيش في دولة أحزاب. ولدينا رجال سياسة حزبيون وليس رجال دولة. وبناء الدولة على هذا النحو لا يمكن أن يوصلنا إلى اهدافنا.

وزارتا الداخلية والدفاع مفرغتان من الصلاحيات ، كل الصلاحيات محصورة بيد مكتب القائد العام للقوات المسلحة ، وهذا المكتب الآن بمثابة مجلس وزراء آخر ، لان فيه قيادة العمليات ومكتب الاستخبارات والترفيعات والادارة والميرة.

هناك مؤسسة كبيرة تدار في مكتب القائد العام ، وهو يحرك القوات من البصرة الى زاخو دون علم قائد الفرقة ورئيس الاركان وآمر اللواء.